مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 09 العدد: 02 ، 2022 ص.ص:174-191

التنمية البشرية والأمن القومي العربي -رؤية سوسيولوجية

Human Development and Arab National Security - Sociological Vision

طيفوري رحماني بوزينة أحمد
جامعة علي لونيسي البليدة 2
teifouri73@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/29 **تاريخ القبول: 2022/11/20**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي، وهذا باعتبار أن التنمية البشرية آلية من آليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا وقادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي، ومن ثمة يستطيع المساهمة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة ومن هذا كانت نتائج هذه الدراسة تنصب على محورية الانسان في صنع التنمية وجودة الحياة وهي ركيزة الأمن القومي للدولة والمجتمع ، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقدم الاقتصادي الذي يضمن الاستقرار كل الفئات والعناصر المجتمع ، والحد من الهجرة بمختلف أنواعها.

الكلمات مفتاحية: الأمن – المجتمع – الرفاه– الديمقراطية– التنمية.

Abstract :

This study aims to try to identify the relationship between human development and national security, considering that human development is one of the mechanisms and means that make the individual a productive citizen and able to achieve as much well-being and self-sufficiency as possible, and from there he can contribute to the process of nation-building and strengthen national security at all levels, and from this the results of this study focused on the centrality of man in making development and quality of life It is the pillar of the national security of the state and society, as well as achieving self-sufficiency and economic progress that ensures stability for all groups and elements of society, and reducing migration of all kinds.

Key words: Security, society, well-being, democracy, development.

مقدمة:

رغم التقدم في التنمية البشرية على مدى الثلاثين سنة الماضية، بمقياس العمر عند الولادة، والتحصيل التعليمي، والقدرة الشرائية للدخل، ما تزال هناك فوارق ضخمة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، وكذلك بين مجموعات أفقر البلدان.

وعلى هذا النحوظلت التنمية البشرية غير متساوية عبر العالم، وعكست مجموعة من الاتجاهات الأداء الاقتصادي الكلي. وهذا إذا سلمنا أن التنمية البشرية هي مجموعة من الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا، قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة، ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتواصل والتفاعل مع باقي أفراد المجتمع لتحقيق طموحاته وأمانيه في إطار من المنافسة الديمقراطية والمساواة في الفرص المتاحة[1] .

ومنه شكل " الأمن القومي" هاجسا لدى الكثير من حكومات الدول التي سعت إلى تحقيقه عن طريق وضع الاستراتيجيات والخطط الملائمة التي تؤمن حماية واستقرارا اجتماعيا واقتصاديا لدولها في الداخل وتفوقا عسكريا مع الخارج، ومع تقدم العلوم وتوسع العولمة بمفاهيمها الاقتصادية والثقافية والمعرفية توسع مفهوم "الأمن القومي" ليتعدى القوة العسكرية والأمنية إلى القوة الاقتصادية (زراعة وصناعة والمعرفة) التي تؤمن استقرارا اجتماعيا ومدنيا، أي إلى البحث عن استراتيجيات وآليات تنموية تسمح بالوصول إلى اكتفاء ذاتي وتقدم اقتصادي يضمن الاستقرار لفئات وعناصر المجتمع.

فمفهوم "الأمن القومي" التقليدي المرتكز على القوة العسكرية من جيوش وأسلحة وطائرات وغير ذلك بدأ يتلاشى لصالح "أمن قومي" تنموي من نوع جديد تشكل فيه المعرفة وأدواتها من تربية وتعليم وعلوم، الأدوات والوسائل الضرورية لتحقيق مستوى معين من "الأمن" يمكن بواسطته مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية من أي نوع كانت، والانطلاق نحوعلاقات دولية ندية ومتوازنة يلعب الاقتصاد والتقدم العلمي فيها دور السلاح الفعال.

وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحروب الافتراضية وحروب الشبكات والقرصنة الاقتصادية واقتصاد المعرفة في بروز أنواع جديدة من التهديدات الأمنية والاقتصادية يزكيها التقدم العلمي، إن على صعيد الهجوم أوعلى صعيد صد الهجوم والحماية التلقائية من الضربات العسكرية أومن الأزمات الاقتصادية.

وللإشارة إلى قوة "التقدم العلمي" في الأمن القومي العلمي "نشير إلى الحروب الإلكترونية التي خاضتها الولايات المتحدة ضد يوغسلافيا سابقا وكيف استطاعت تعطيل أنظمة الدفاع والاتصالات فيها، وكيفية قصف الأهداف العسكرية بدقة متناهية من مسافات بعيدة تصل إلى آلاف الكيلومترات، إلى حروب "الروبوت"، إلى غيرها من المعارك التي تشنها جيوش صغيرة مزودة بتقنيات عالية، كما تعتبر حروب الشبكات من أخطر الحروب الاقتصادية التي تسعى إلى مجابهتها، وهي تتصدى عمليات نقل الأموال إلى قرصنة معلومات وتكنولوجيات وغير ذلك، وتساهم العولمة في توسيع أطر تبادل السلع وفتح الأسواق لها.

وهكذا توسع مفهوم "الأمن القومي" ليشمل "الأمن الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والثقافي والعلمي" للمجتمع وللدول، والذي تشكل فيه التنمية إحدى أهم ركائزه ومن جهة ثانية تعتبر العلوم والتعليم من أهم وسائل تحقيق التنمية البشرية وبلوغها مستويات مقبولة.

أولا:الاشكالية :

إذا كان التقدم الاقتصادي للدولة يؤمن استقرارا معيشيا ورفاهية في المجتمع، ويساهم في دعم الأمن القومي الاجتماعي، بحيث تتحسن العلاقات بين مكوناته فهومن جهة أخرى يساهم في تعزيز ودعم الأمن القومي الثقافي والعلمي للمجتمع، ويمنح الفرد القدرة على التحليل والابتكار والابداع ويؤمن له الاستقرار النفسي والمعنوي وعلى صعيد آخر تساهم التربية والتعليم والتقدم العلمي في التنمية الاقتصادية وتوسيع حجم الاقتصاد وتزويده بوسائل وأدوات إنتاج متطورة في تحصين " الأمن القومي" للدولة بمفهومه الجديد.

ومنه نراهن على إشكالية هذه الدراسة والتي تتمحور في التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم التنمية البشرية في تحصين الأمن القومي للدولة ؟ وما هي التحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة؟ ومنه دراسة آليات واستراتيجيات تطوير التنمية البشرية في ظل ثقافة الابتكار والإبداع التي تسمح

بالوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية البشرية وبناء مجتمع يتسم بالاكتفاء الذاتي في جميع الأصعدة.

ولتحليل هذا الموضوع اعتمدنا على فرضيتين أساسيتين:

الأولى تتمثل في جودة الحياة(دولة الرفاه)[2] لها علاقة وطيدة بالأمن القومي للدول والمجتمعات، وأما الثانية فتتمثل في دور التربية والتعليم في المجتمعات كضامن للأمن القومي للدول.

1. الهدف ومنهجية الدراسة:

هومحاولة الإجابة على بعض الأسئلة التي تواردت منذ قرن من الزمن وحتى اليوم، وستبقى مطروحة إلى زمان آخر، ألا وهي التنمية صانعة الأمن القومي للدول، وهندسة التنمية وجودة الحياة آلية من آليات الأمن القومي، ومحاولا استحضار بعض التجارب العالمية في هذا المجال.

أما المنهجية المستخدمة في الدراسة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا ما يناسب موضوعنا، بالإضافة إلى تعزيز تحليلنا بالمقاربة الثقافية في التحليل ظاهرة عامة والتي تشمل جميع المجتمعات، ألا وهي التنمية البشرية والأمن القومي وهذا ما توفره للباحث من فرصة رصد المتغيرات في الأفكار والمعتقدات وأسلوب الحياة السائد، بل هي أداة تحليلية أساسية في مثل هذه المواضيع. وهناك دراسات علمية وميدانية كثيرة استخدمت المقاربة الثقافية كمدخل أساسي أوجزئي في التحليل.

ومن هنا نرى ضرورة العمل على الاستثمار في التربية والتعليم والعلوم كوسيلة لتحقيق مستويات متقدمة في التنمية البشرية التي تساعد في تحصين " الأمن القومي" بجميع فروعه ومكوناته، وقد وعت العديد من الدول النامية والمتقدمة كالصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الاوروبي واليابان ...وغيرها أهمية ذلك، وقامت باستثمار واسع في مجال تطوير البحث العلمي وأنفقت أموالا طائلة تمكنت بفضله من بناء اقتصاديات قوية وتحقيق مزيد من الرفاهية لشعوبها والمناعة لأمنها "القومي"[3].

2. مفهوم التنمية البشرية:

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هوأداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النموالاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه السكان وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الانسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها[4].

وبمقتضى أهمية الانسان ومركزه في التنمية البشرية فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد حدد التنمية البشرية على أنها "توسيع خيارات البشر".

ولهذا نستطيع القول أن مفهوم التنمية البشرية هومن جنس المفاهيم القليلة والنادرة التي تجمع بين البعد النظري والعمق العملي، وأن نظريته لها القدرة على الفعل والتفاعل لتجسيد الجانب التطبيقي وتفعيله على أرض الواقع.

وعليه فأبعاد مفهوم التنمية البشرية سيكون ذا بعدين رئيسيين:

البعد الأول: الاهتمام بالإنسان وبمستوى تطوره في كافة مراحل مجالاته بغية الارتقاء بقدراته وإمكاناته وطاقاته البدنية والروحية والعقلية والنفسية والذاتية والاجتماعية وبقية مجالات الأخرى بوصفه هوالهدف وهوالأداة والوسيلة في الوقت نفسه، لذا يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما مركبا كونه مجموعة من العمليات التي تسعى لتحقيق خيارات الانسان المشروعة بوصفه موضوع وجوهر العملية التنموية.

البعد الثاني: إن مفهوم التنمية البشرية له من المرونة ما يؤهله أن يتصل مباشرة باستثمار كافة الموارد التي تولد منها نتاجا ينمي القدرة البشرية ويطور الهيكل البنائي والتنظيمي والاداري لتلك الموارد التي سيكون نتاجها متداخلا ومتفاعلا لينتهي بالمنفعة الانسان.

3. قراءة في الدولة والمجتمع والتنمية البشرية:

لا شك أن التنمية ليست استيراد آلات أجنبية وبناء معامل لهذه الآلات، وهذا ما كان سائدا خلال فترة ليست بقصيرة ، حيث اختزلت في إصلاح زراعي وتركيب آلات وفي كل الحالات كانت النظرة إلى التنمية نظرة أحادية الجانب تتحدد في بعدها المادي والآني، واختزلت في خطط خماسية مغلقة وأسقطت عنها بعدها التاريخي والإنساني وكأنها عملية محددة لها بداية ونهاية ، بينما هي عملية مفتوحة ومستمرة لتنمية البشر ثقافيا واجتماعيا وسياسيا والنهوض بوعيهم إلى مستوى يتناسب مع حاجات تقدمهم الاجتماعي والاقتصادي وفي هذا أوقعنا في التبعية بمختلف مجالاتها.

ومن هنا نظروا إلى التنمية دون بعدها التاريخي وكأنها مرحلة تبدأ وتنتهي وليست حالة مستمرة، فكان ذلك إغراقا في التبسيط وزيادة على ذلك تدخل عاملان هما حالة التبعية السائدة في الدولة

والمجتمع والعامل الثقافي، بمعنى استعارتنا للنموذج الغربي للتنمية ومساراتها وكأن في التنمية جزء من تكوين عالمي متكامل ، فاعتمد على الصناعة واهملت الزراعة واليوم نجد الصناعة لا تسهم إلا بجزء قليل من الناتج القومي ولا تستوعب إلا جزء قليل من نسبة البطالة مثلا .

ومن الأسباب الجوهرية التي انتهت بنا إلى هذه الحالة الاقتصادية المتدهورة هوأن الانسان الذي هوهدف التنمية ومحورها وغايتها، قد أهمل إهمالا كاملا من استراتيجية التنمية القريبة والبعيدة فلم نسأل أنفسنا الأسئلة المركزية لماذا ننمي ؟ ومن المستفيد من التنمية ؟

لقد ادى إهمال هذه الأسئلة الحيوية إلى بروز نوع من الانفصالية بين الدولة والمجتمع وحدث تغير اجتماعي واسع صاحبه إحباط اجتماعي أوسع بحيث اتسع مجال التعليم، ولكن مازالت نسبة الأمية مرتفعة وتجمع ثروات خيالية وازداد الفقر وحصل توسع في قاعدة المشاركة في التنفيذ ولكن تركزت المصالح في أيدي ونخب أقل، وازدادت تبعيتنا للغرب ووصلت للحكم طبقات اجتماعية جديدة وضاق في الوقت نفسه حيز المشاركة السياسية[5].

عموما نستطيع القول بأن عوامل الاحباط الاجتماعي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين تعملان معا بصورة متواصلة، في توسيع الهوة من أجل بلوغ تنمية بشرية فعالة وتسهم في منع من اللحاق بركب الحضاري المتسارع.

أولى هذه العوامل:

1. **العامل التربية والتعليم** ويتضمن مجموعة من العناصر:

- المفاهيم الموروثة والافكار المسبقة التي تشكل شخصية الفرد وبطبيعة الحال تنسحب على تقاليد وعادات المجتمع، بمعنى أن شخصيتنا الحالية ليست خالية من صفات غيرنا من الشخصيات ولاهي نسخة طبق الأصل عن إحداها أيضا، بل هي مزيج خاص يتكون من مفاهيم فردية مستقلة ومفاهيم انتقلت إلينا من أسلافنا ومجتمعاتنا، عبر الأجيال بصورة ذاكرة مخزونة في اللاوعي، وبصورة حدود مرسومة للسلوك الأمثل الذي حفظته جيناتنا الوراثية وعززته التربية وباركه المجتمع، لذلك فان المفاهيم التي ورثناها بهذه الطرق والتي تشكل جزء كبيرا من شخصياتنا، هي التي تقرر كيف نتصرف وكيف تكون ردود فعلنا تجاه تصرفات

غيرنا مع قليل أوكثير من اللمسة الذاتية المتحررة من هذا المزيج ، حسب قوة " الأنا" في داخلنا وقوة النزعة الاستقلالية فينا.

وهذا يعني أن سلوكنا ليس فرديا بحتا ولا هوذا إرادة حرة تماما لأننا نميل إلى تطبيق المفاهيم الموروثة في استجابتنا للآخرين، من هنا نستنتج أن التأثر بالمفاهيم الموروثة يشكل عائقا في طريق الفكر أثناء محاولته الخروج من إطاره الاجتماعي والفكري والنفسي، ولن يكون من السهل على فرد نشأ في بيئة معينة أن يستجيب بحماسة واهتمام فوريين لطرح يستوجب التغيير في عاداته وسلوكه.

لهذا اعتبرنا المفاهيم الموروثة عائقا تربويا ولكنه مع ذلك ليس مستحيلا وإنما يحتاج إلى وقت، بحيث يختلف الوقت المطلوب من شخص إلى أخر حسب ثقافته وقدراته الفطرية ومستوى ذكائه وطموحاته ومدى ثقته بمعتقداته، حيث يصبح الإنسان أقوى ما يكون وأشد خطرا عندما يعتقد أنه على حق تماما.

- المناهج الدراسية ذات الرؤية الضيقة ونعني بالمناهج الضيقة في المجال المحدود والتي تفصل على مقاس نظام الدولة السياسي، ومعتقداتها الدينية وأهدافها المحلية بمعزل عن بقية العالم في الصورة الكبرى، وبعدم التنسيق مع دول الجوار في الصورة الصغرى ناهيك عن غياب أي منهج يحضر الطالب إلى دور مستقبلي فاعل على مستوى عالمي يشمل الدور الحضاري للدولة، وشعبها وأفرادها في مستقبل، هذا الكوكب ومن التوجهات الخاطئة في صنع المستقبل المتطور لجوء واضعي البرامج الدراسية إلى "تبسيط" المواد التعليمية بغرض تقريب المعاني والمفاهيم إلى ذوي الذكاء المتوسط أوالمتدني على حساب البعد الفكري الحقيقي للموضوع ثم تعميمها على المدارس كمنهج يشترك فيه ذووالذكاء المرتفع جنبا إلى جنب مع أولئك، مما يؤثر سلبا على تلهف وتركيز وطموح ذوي الذكاء العالي[6].

إن الحقائق العلمية لا تدين بالولاء لمن لا يفهمها كما أنه ليس من واجباتها أن تنزل إلى مستوى بطئي الاستيعاب أوضعيفي الفهم في طريقها إلى أجيال المستقبل، بل يجب أن تبقى بمستواها مخاطبة عقولا تفهمها كما هي بتعقيداتها بغية عدم تأخير تقدم أصحابها وليتخلف من لا يستطيع إلى أن يصبح مستطيعا، فتلك هي خطة سير الطبيعة في انتقاء الأفضل ليكون في الصفوف المتقدمة ويمارس دوره القيادي الذي حباه إياه الله وسهلت له الطبيعة أدوات تنفيذه،

وبالتالي من خلال هذه الخطة يمكن اللحاق بالركب الحضاري والرفاه الاجتماعي. وهذا باعتبار ان دولة الرفاه تتضمن التزاما بنقل بعض مسؤولية الرفاه من الأفراد والأسر ،والمجتمعات المحلية، والنواحي إلى الدولة والسلطات العامة. ولم يشهد اي مكان نقلا كليا،لكن كي يستحق لقب "دولة الرفاه" ينبغي للدولة أن تتحل مسؤولة رئيسة عن رفاه السكان[7].

- غياب الدور الأسري الواعي لمشكلات العصر، إن عدم إدراك الأبوين لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهما، لأنهما لا يعلمان بأن من أصعب المهمات وأعقدها في هذا العالم هي التربية. أويعلمان ذلك ولكنهما يتبعان السهل من الأمور تواكلا أوتقاعسا أوانشغالا.

وقد يكون هذا العامل الأساسي أكثر أوجه التربية أهمية، وأبعدها أثرا في تخلف الفرد أوتقدمه، وبالتالي في تخلف المجتمع أوتطوره إلا أنه للأسف لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل دعاة التطور وبالتالي يكون عقبة امام مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية .

2. العامل الاقتصادي:

ويتضمن عدة مؤشرات للتنمية البشرية ومنها:

- انخفاض الدخل الفردي وتصاعد غلاء المعيشة وتزايد المطالب اليومية مما يضيف أعباء جديدة للدولة المتراكمة والمتزايدة، ويعمق اختلال العلاقة الاقتصادية بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية لدى تلك الدولة.

يقول أحد المفكرين الهنود في برنامج تلفزيوني "إذا رأيت أطفال شعب يلعبون في المزابل، فاحكم على ذلك الشعب بالتخلف ".

- البطالة : هناك ظاهرة خطيرة ينفرد بها الوطن العربي عن سواه من البلدان العالم الثالث، وهي وجود نسبة بطالة عالية في صفوف المثقفين وخريجي الجامعات وهذا يعود حسب ما ترى(كلير أرستي) خبيرة منظمة العمل الدولية إلى (مشاكل هيكلية) ومن أهمها عدم ملائمة ومواكبة نظم التعليم مع متطلبات السوق، مما يؤدي إلى إلحاق خريجي المؤسسات الجامعية بصفوف جيش العاطلين عن العمل في المنطقة العربية مثلا الذي يقدر بحوالي 25 مليون عاطل عن العمل، يضاف إليهم سنويا حوالي خمسة ملايين آخرين[8]. عدم وجود

الرجل المناسب في المكان المناسب ونعني مثلا الطبيب الكفء يتحول إلى إداري في المستشفيات، والمهندس المبدع يجد تقديرا فيما لوشغل منصبا استشاريا في شركة محترمة، والعالم الذي أمضى من 7– 10 سنين من عمره يدرس الذرة مثلا، لا يجد مجالا للعمل في تخصصه فيقبل بوظيفة محلل في مختبر...إلخ.

فبسبب سوء هذه إدارة الرأس المال البشري وعدم حث أصحاب رؤوس الأموال المحليين على رؤية الصورة الوطنية الكبرى، وعدم تشجيعهم على استثمار رؤوس أموالهم في الصناعات المحلية التي تساعد في تخفيف البطالة، وتعزز الانتاج القومي عن طريق تقديم التسهيلات لهم وتخفيف الضرائب وتسهيل الحصول على قروض طويلة الأجل، يلجأ بعض أغنياء إلى استثمار رؤوس الأموال المتوفرة لديهم في أمور استهلاكية شخصية، أوفي كماليات خرافية بحيث تدخل في قائمة هدر الموارد لا في قائمة الاستثمار المجدي، ناهيك عن هجرة الأموال التي تسهم في نهضة الدول الأخرى بدلا من التركيز على الاستثمارات محلية تعود بالفائدة على دولهم فتقوى اقتصادها المحلي والعام، وتساعد في مكافحة البطالة بتوفير مجالات للعمل، ومنع هجرة الأيدي العاملة والعقول وذوي المهارات الخاصة والمثقفين، وذلك بإيجاد البديل المحلي لحاجتهم إلى تحقيق ذواتهم وتنفيذ طموحاتهم.

3. العامل السياسي:

ويقصد به أن النظام السياسي المعمول به غالبا ما يؤدي إلى تضارب المصالح بين دول الجوار، وهذا ناتج عن التأصيل التاريخي للنظام السياسي الذي يعود ربما إلى الاستعمار. وعلى ذلك فهوربما يخدم مصالح أخرى أكثر مما يخدم مصالح أهله، ناهيك عن جموده وعدم طواعية بنوده للتعديل المناسب مع التطور الحضاري السريع، ووجود من يتمسك به من المتنفذين لأنه يخدم مصالحهم.

يبدوأن الدرس المستفاد هوأن الرابطة بين المواطن وواضع السياسات تعمل بصورة جيدة عندما يشعر المواطنون اعتبار واضعي السياسات مسؤولين عن الخدمات العامة التي يستفيد منها الفقراء أوحين يكون واضع السياسات مهتما بصحة وتعليم الفقراء. فهذه التوجهات السياسية تكون "لصالح الفقراء"[9] .

كذلك عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالديمقراطية وبحقوق الانسان، كما تنص عليه البنود المدونة في الدستور مما يبقيها صورة شكلية مفرغة من محتواها الإنساني، فيفسح المجال للتلاعب بحقوق المواطن، ولاستفحال الرشوة والمحسوبية .فهوبذلك مجرد مرجع للمحامين الذين همهم الربح المادي فلا يلجؤون إليها لمقاضاة الدولة، وإنما لكسب قضية أوالفوز في مرافعة تدر عليهم ربحا، لتعود فتنسى في جلسات المحاكم ولا يعود للدستور أي قيمة في حفظها لأنها لا تطبق على حياة المواطن العادي من دون قضايا جنائية أودعاوي قضائية.

ومنه يشكل الانسان محور عملية التنمية وهذا ما تتضمنه جميع الدساتير والأديان في ممارسة حقوقه وإدارة شؤونه بحرية تامة بعيدا عن القهر والإذلال في إطار من المساواة والعدالة التامة بين المواطنين. وفي المقابل على الانسان المواطن احترام حقوق المواطنة للآخرين دون التدخل في شؤونهم وإعاقة أعمالهم، وممارسة ثقافة الحوار في التواصل مع الغير أوخلال العمل ضمن فريق متجانس مع شركائه، وعليه احترام القوانين والانظمة التي تضعها الدولة لتنظيم إدارة شؤونها وتلك التي تضمن حياة وأملاك وخصوصيات شركائه في الوطن، والسعي لتطوير النظام التشريعي مما يؤمن عدالة أكبر ومساواة في الحقوق والوجبات.

وعلى المواطن أن يمارس حقه الديمقراطي في اختيار ممثليه في قيادة السلطة بعيدا عن الترغيب والترهيب، فالديمقراطية والعدالة والتواصل والحوار تسمح للإنسان بنيل حقوقه كاملة في أمور التربية والتعليم والصحة والغذاء وفي العمل على قدم المساواة مع الآخرين على أساس الكفاءة والمهارة[10].

إن الديمقراطية هي الوسيلة المناسبة لإعادة تكوين السلطة ومحاسبتها بعيدا عن العنف أولتحسين أدائها وتطوير نشاطها وبين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية البشرية علاقة وثيقة، فالتنمية البشرية تساعد الانسان على معرفة كيفية ممارسة حقوقه الديمقراطية بطريقة صحيحة وتمنحه القدرة على إيصال مطالبه بالعيش الآمن والكريم ومحاسبة ممثليه على أخطائهم وأداؤهم فلا يمكن للجائع أوالأمي أوالمتطرف ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح، بل على العكس فالأمية والجهل تجعل الإنسان ينأى بنفسه عن ممارسة حقوقه بطريقة ديمقراطية، كما أن الفقر والجوع يجعلان

من الديمقراطية سلعة يتداولها أصحاب المال لشراء آراء وأفكار وذمم المواطنين، فمن يريد إطعام أطفاله لن تكون له القدرة الفكرية والذهنية على محاسبة أهل السلطة وممثليه وتصويب أخطائهم[11].

من جهة أخرى تسمح الديمقراطية بتأمين قدر عال من التنمية للمواطنين عن طريق تصويب أداء الحكومات ومحاسبتها على نتائج أعمالها في تأمين التعليم والصحة والعمل والغذاء وغير ذلك لمواطنيها، أوعن طريق إعادة تكوين السلطة وإيصال من يستطيعون توفير معدلات تنمية بشرية واقتصادية وتفتح لهم مجالات العمل وتؤمن لهم رفاهية وطمأنينة وحياة هانئة.

كما أن ممارسة الديمقراطية تفترض تعزيز ثقافة الحوار والتواصل وحقوق الإنسان، وهذا يستوجب إقامة نظام عادل، فالعدالة تزيل الشعور بالغبن والاحباط والعنف والتطرف.

إن نجاح عمليات التنمية البشرية ومعها الديمقراطية يفرض على الدولة إقامة نظام العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يفرض أيضا محاربة الفساد وإصلاح النظام الاداري والسياسي والقضائي لما فيه خير وتقدم وحماية الأمن القومي للمجتمع والدولة.

- ضعف الوعي السياسي لدى العامة من الناس. فهناك نسبة عالية جدا من السكان لا يفهمون السياسة فهما واضحا، ولا يقرؤون ولا يتساءلون بعمق حول أسباب اضطراب أوضاعهم السياسية .فنادرا ما ترى من يقرأ المراجع المختصة بهذا الموضوع قراءة من يريد أن يتعمق في فهمه للسياسة على أصولها، وذلك مرده إلى العادات الموروثة وانعدام الطموح وعدم الرغبة في القيام بدور فاعل في تغيير أوضاع البلاد المتردية بسبب الاتكالية والعجز والهروب من جهة[12]، والانشغال في توفير الأولويات المعيشية والحياتية من جهة أخرى، ناهيك عن الاكتفاء من جهة ثالثة بما تعرضه له قنواته الفضائية التي تعكس انتماءه السياسي من معلومات فلا يرى غيرها، ولا يتثقف إلا على يديها ولا يحقن أوردته النفسية والعقلية إلا من خلال المحضر له خصيصا لاستمرار إدمانه عليها.

5. التنمية البشرية والأمن القومي أية علاقة ؟

- **مفهوم الأمن القومي:** على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن التاسع عشر، وخاصة بعد معاهدة وستفاليا 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أوالدولة – الأمة وشكلت الحرب الباردة الاطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات نظرية بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

ومنه أصبح الأمن القومي يحتل مكانة مهمة نظرا لتوسع دوائره وتعدد تياراته بحكم اكتساحه حقل السياسة والاقتصاد ما زاد من الاعتناء به في الحقبة الأخيرة، وذلك نظرا لتنوع مشكلاته التي تفاقمت بوجه أخص والتي تعود إلى "تراجع السيادة الوطنية". وتأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثيرات المتبادلة ، بالإضافة الى تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي[13].

وبالتالي يمكن القول بأن الأمن القومي يترتب عليه البعد الايديولوجي الكامن وراء ما حصدته الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة في كل من الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك للأمن القومي عنصرين أساسيين أحدهما مادي وآخر معنوي فالأول يتمثل في سكان الدولة – المورد البشرى – ومواردها الاقتصادية وهوأكثر العناصر قابلية للتهديد فهومكشوف سريع العطب بعكس العنصر المعنوي المتمثل في كيان الدولة وبمؤسستها التي لابد من تقويتها لحفظ التماسك.

على أساس الاعتبارات الأمن الوطني الآتية:

-الأمن القومي هوالقدرة على الصمود تجاه اي اعتداء الخارجي .

-الأمن القومي هوجانب من سياسة الحكومة ويهدف أساسا الى ايجاد ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضد خصوم الفعليين أوافتراضيين.

-الأمن القومي هوتقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات وهوانعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء.[14]

وهنا يمكن ان نعطي مفهوم عام للأمن القومي وهو"تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع .

ويعتقد " أمين هويدي "أن الأمن القومي هو: «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية[15].

وينطلق "ممدوح شوقي "في فهمه للأمن القومي من وظائف الدولة التي يحددها "في ثلاثة وظائف رئيسيه حماية الاستقلال وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع، وتسعى الدول لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق أحد هذه الأهداف، وتحاول أيضا إحداث التوازن والتكامل بين هذه الأهداف من خلال استراتيجية واحدة تضعها في محاولة لأن يكون هناك تناسق بين المستوى الخارجي ، هذه السياسة الواحدة هي سياسة الأمن القومي التي تهدف جملة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكنها من المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها"[16].

4. أهمية العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي:

تكمن العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي ومدى قوتها أوضعفها على مجموعة من العناصر والتي سنتعرض لأهمها فيما يلي:

- تشكل أبعاد الأمن القومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تحقيق دعم السلام الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية عنصرا مؤثرا في علاقة التنمية البشرية بالأمن القومي والقدرة الفاعلة في تنمية الإنسان ،وبناء على ما سبق فان تماسك الجبهة الداخلية وإيمان أفراد المجتمع وإعلائهم لفكرة الانتماء إلى الوطن الواحد بغض النظر عن القبلية والعشائرية والجهوية ومواجهة التحديات التي تمليها الانتماءات العشائرية أوالعرقية أوالدينية أوالعقائدية

ونبذها سيؤدي حتما الى دعم الوحدة الوطنية وتحقيق قوة وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي في مواجهة أية تهديدات داخلية أوخارجية للأمن القومي[17].

- وإن كان الانسان – المواطن – هوالعنصر الأساسي لحماية الأمن القومي وبالتالي هوركيزة الأساسية الداعمة لاستتباب الأمن القومي ،فإنه يمكن أن يكون معول هدم في حال تجنيده في أعمال ضد المصالح الوطنية فيما يعرف بالجاسوسية أو"الطابور الخامس"، وبناء على ذلك فإن زيادة الرابطة المعنوية والشعور بالمواطنة ينأى بالمواطن عن التورط في مثل تلك الأفعال المعادية للأمن القومي، والعكس صحيح فتدني الشعور بالانتماء والمواطنة قد يدفعه الى ارتكاب تلك الأفعال لاعتبارات عدة قد تكون مادية أوسياسية ، أوقد يتورط لأسباب ترجع الى عدم إشباع حاجاته الأساسية وخاصة النفسية سواء شعوره بالأمن والأمان على نفسه ومستقبله أوالشعور بالظلم الاجتماعي وقد يتورط بسبب الجهل والفقر ، ومما لا شك فيه أن جميع العوامل السابقة تخلق بيئة اجتماعية صالحة للاختراقات المؤثرة في الأمن القومي.

ومنه فالتنمية البشرية باعتبارها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع الى الحد الأقصى أي توفير عمل منتج ونوعية حياة افضل لجميع أفراد المجتمع وهوما يحتاج الى نموكبير في الانتاجية والدخل وتطوير المقدرة البشرية،[18] وحسب هذه الرؤية فإن هدف التنمية البشرية ليس مجرد زيادة الانتاج بل تمكين أفراد المجتمع من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية البشرية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أوالرفاهية الاقتصادية فقط بل الرفع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا يعني أن حاجات الانسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على التربية والتعليم والثقافة والحرية والحق في التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الانشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.

ولعل المجال الأمني بالرغم مما قيل فيه وكتب عنه ، فإنه يبقى من الموضوعات الجادة في تثمين السياسات العامة للدول وبناء طموحات المجتمعات من خلال ما تطرحه من تقدم وتنمية وعصرنة وما يقوم ضدها من تحولات صعبة وخطرة ، هذه الجدلية المطردة هي من وقع السياسات الليبرالية التي رأت أن لعالم يشكل محل الصراعات ومنتدى للمصالح الآنية وذلك من خلال تفعيل الاقتصاد الحر ومنطقالسوق والربح السريع ...الخ[19].

6. النتائج الدراسة:

- أهمية محورية الانسان في صنع التنمية وجودة الحياة وهوركيزة الأمن القومي للدولة والمجتمع.
- أحقية الالتزام بالديمقراطية والحرية التي تعد الضامن في الابتكار أسلوب حياة متوازن.
- الاعتماد على اقتصاد السوق والتنافسية مع مراعاة مبدأ الكسب المشروع الذي هوفي صالح رفع إنتاجية الموارد الطبيعية والبشرية.
- العبر من التاريخ لأن عجلة التاريخ لا تعود إلى الوراء، إلا أن التاريخ يبقى مليئا بالعبر والعظات التي ينبغي التعلم منها.
- ان الاكتفاء الذاتي والتقدم الاقتصادي يضمن الاستقرار كل الفئات وعناصر المجتمع والحد من الهجرة بمختلف أنواعها.
- من خلال الأمن يمكن بواسطته مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية من أي نوع كانت.
- عبر تعزيز مبدأ التكاملية بالعمل التنموي ومن خلال التوازن بين جميع أنواع مفاهيم التنمية يضمن حماية الأمن القومي للبلد.
- عبر تعزيز مبدأ ومفهوم الاعتماد على الذات ومن خلال الاستغلال الأمثل للعناصر البشرية وغير البشرية نكون قد أعطينا تجربة للأجيال المقبلة.
- لا مناص من الاستفادة من التجارب الناجحة من الشعوب والبلدان وتكييفها مع بنية الدولة والمجتمع.

خاتمة:

حاولت الدراسة أن تعرض العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي، وفعلا لا يمكن أن نتكلم عن الأمن القومي بدون تنمية بشرية فعالة، تضمن استمرار الحياة في سلام وطمأنينة بعيدا عن أشكال التهديد وأسباب الخطر كلها، ليكون الأمن مساويا للحياة بما يجعل الأمن ومتطلبات تحقيقه وضمانه العامل الحاكم للأنشطة الإنسانية كلها في أي زمان ومكان، والمحور الذي تدور حوله أهدافها. وبحكم الطبيعة الاجتماعية للحياة الإنسانية وخصائصها السياسية، فقد كان حتما أن يكتسب الأمن بدوره طابعا مركبا اجتماعيا سياسيا واجتماعيا، فتعدد مفاهيمه وتطبيقاته وتنوع محدداته، مع بقاء مضمونه الأساس في النهاية واحدا، وبتطور الحياة الاجتماعية والسياسية للإنسان واكتسابها الخاصية الوطنية والقومية في العصور الحديثة، فقد كان من الطبيعي بل والمحتم أيضا أن يكتسب الطابع الاجتماعي السياسي للأمن خصائص وطنية وقومية إن كان لا بد من توفير البيئة الصالحة لترسيخ ثقافة المواطنة والتنمية وتعظيم الشعور بالانتماء الوجداني للوطن فلابد من اقرار واجبات المواطنة تجاه الوطن خاصة ما يتعلق بحماية الأمن القومي من أجل حفظ النظام العام والسلم الاجتماعي وتماسك النسيج الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1- بي.سي .سميث،2011، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية** ، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ص 67 .

2- ماري دالي،2015،**الرفاه**، ترجمة ،عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ص 115.

3- عبد الحسن الحسيني، 2008، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 19.

4- رغداء زيدان،2006،**مفهوم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية**، الركن الاخضر، ص 67.

5- جميل مطر ، وليد خدوري ،1987، **الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن** ، المستقبل العربي ، العدد 100، ص 50.

6- سينا ايكن، دافيد أ، 2003،**عيشة أفضل**، مجلة التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي ،العدد،1 ص25 .

7- ماري دالي، **الرفاه**، المرجع السابق، ص121.

8- محمد سعيد الحناوي،2013، **محنة العالم الثالث**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص40.

9- تقرير عن التنمية في العالم، 2004، –عرض عام – **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن، ص67 .

10- تقرير عن التنمية في العالم ،2003، –عرض عام – **تنمية مستدامة في عالم متغير تطوير المؤسسات ، النموونوعية الحياة** ،البنك الدولي ، واشنطن، ص 52.

11- محمد حليم ليمام ،2011، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الاسباب والآثار والاصلاح** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ص 88.

12- هشام شرابي،1974، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص 39.

13- Thierry Balzaq (2003-2004).Qu est-ce la sécurité nationale Revue internationale et stratégique n 52

14- مليود حاج عامر، 2016،**الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية** ، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ص 29.

15- أمين هويدي،1975،**الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، دار الطليعة، بيروت، ص7.

16- علي عباس مراد،2017 ، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص31 .

17- زكريا حسينwww.politics-ar.com/ar/index.php/index.1.htm/

18- Waston (2011).the human as Referent Object ! Humanitarian As securitization security Dialogue 42.

19- مليود حاج عامر، المرجع السابق ، ص 511.